الثاني: ما ذكره الفخر الرازي من ان وجود المتشابه في القرآن كان سبباً لاختلاف المذاهب والآراء وتمسك كل واحد منها بشيء من القرآن بالشكل الذي ينسجم مع مذهبهم ونضيف على هذا فنقول: إن بعض الآيات التي يشير اليها المستشكلون قد تجعل ـ بل جعلت ـ ذريعة للتمسك بعقائد تتناقض تمام التناقض مع العقيدة الإلهية بل تقضي عليها من الأساس وهذا يعني نقض الغرض الذي جاءت من أجله الرسالة.. وهذا من مثل عقيدة التجسيم الذي يساوق تقديم صورة هزيلة عن الله تعالى مما ينتهي الى انكاره في الواقع وكذا من مثل عقيدة الجبر التي تنفي المسؤولية الاخلاقية وتوجد مشاكل كبرى، وعقيدة نفي العصمة عن الأنبياء التي تنتهي الى التشكيك في أقوالهم وغير ذلك. وعليه فإن هذا الاشكال ـ بهذين التعبيرين ـ لا يمكن ان يدفع بالوجوه المذكورة كحكم لوجود المتشابه والتي مهما تصاعدت قيمتها فإنها قد لا تعادل هذا الخسران الأمر الذي يجر الأمة الى الضياع والتمزق ويقضي على العقيدة ويفقد القرآن ـ والعياذ بالله ـ صفته الهادية، أو أن يقال بتعادل الربح والخسران. وهذا يدعونا لأن نتطلب وجود ما يعصم الأمة من التفرق والتمزق والعقيدة من الانقلاب على أهدافها فما هو هذا المرجع الذي يجب الرجوع اليه؟ ما يبدو من الآية والروايات الشريفة أمران هما: أ ـ الآيات المحكمات: ويفهم الارجاع اليها من جعلها أما للكتاب، والأمية لا ريب تعني المرجعية فهي التي تنفي ادخال صور باطلة في تصور الانسان عن الآية او ادخال مصاديق باطلة للمفهوم منها، ويحتاج هذا الى رسوخ علمي في نفسه..